بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمة في العالم حيث اثر هذا بصورة كبيرة على الساحة الدولية، وهذا راجع إلى تغيرات الكبيرة التي مست عدة جوانب، ونتيجة الدور التي لعبته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة على مختلف الأصعدة و المستويات في الساحة الدولية، جعلها تحظى باهتمام كبير من قبل الدارسين والمفكرين.

حيث كانت الولايات المتحدة تطبق سياسة العزلة ، وهذا قبل الحرب العالمية الثانية والتي لم تتراجع عن هذه السياسة إلا في حالات معينة ، ولكن ومع نهاية الحرب أصبحت السياسة الأمريكية تعرف انخراطا كبيرا في الشؤون الدولية، و قد دخلت الولايات المتحدة في صراع إيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي كاد إن يؤدي إلى حرب نووية ، وهذا الصراع عرف بصراع الحرب الباردة و الذي نتج عنه العديد من التدخلات الأمريكية وهكذا أصبحت السياسة الأمريكية تؤثر وتتأثر بالعوامل والمتغيرات.

وقد عرفت السياسة الأمريكية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم من خلال الحرب الباردة ثم انتهائها وبروز قضايا أخرى كحرب الخليج الثانية وإحداث 9/11 ثم التدخلين الآخرين في أفغانستان والعراق ، برغم من إن سياسة الدول الكبرى تتميز بالاستمرارية والتشبث بالأهداف والمصالح الكبرى للدولة إلا أن السياسة الأمريكية عرفت بعض التغيرات، فإلى جانب تأثرها بالعامل الخارجي فإنها تتأثر أيضا بتعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي وكل منهما بصمته على السياسة الأمريكية عموما والخارجية خصوصا تعبر عن رؤيته للقضايا والاهتمامات وبالتالي سبل معالجتها.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية.

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية وعقدة و هذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود للجذور التاريخية التي يبني عليها النظام السياسي الأمريكي، من ارتكازه على الأفكار الليبرالية للقرن الثامن عشر، مرورا على التناقضات الكبيرة التي تعرفها تركيبة المجتمع الأمريكي خاصة النخبوية منها ووصولا إلى المسارات الطويلة التي تأخذها عملية اتخاذ القرارات بفعل المفاوضات و المشاورات بين العديد من المراكز السلطوية التي تتداخل أهدافها و مصالحها، كما تجد هذه الصعوبة مكانتها أيضا في طبيعة النظام السياسي الأمريكي المتميز بالانفتاح والفصل الشديد بين السلطات والقائم أساسا على الرقابة والمراجعة المتبادلة بين مختلف الهيئات المسؤولة على اتخاذ القرارات،وهكذا فإن العوامل المأثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم و أهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وهي ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات و التأثيرات و بيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الأمريكية .

المطلب الأول: تأثير البيئة الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

يعتبر صنع القرار من أخطر قواعد الممارسة السياسة لدرجة أنه أصبح هناك مقتربات لصناعة القرار كنظرية القرار التي تقدم لصانع القرار الملامح التفصيلية، والمسارات الأساسية التي تساعده على اتخاذ القرار المناسب، ومن البديهي أن تكون المتغيرات السياسة الخارجية والداخلية من أكثر العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار من بداية إلى نهايته.

أولا: المؤسسات الرسمية:

يتألف النظام السياسي الأمريكي، من ثلاث مؤسسات دستورية رئيسة ، هي الرئاسة والكونغرس والجهاز القضائي أي السلطة "التنفيذية و القضائية و التشريعية"، تُمارَس

انطلاقاً من فلسفة فصل السلطات كما تبلورت في الدستور الاتحادي الوظائف التشريعية والتنفيذية باستقلال. وتستمد هذه المؤسسات سلطاتها التقريرية من مرجعيات دستورية و مرجعيات تستند إلى النفوذ و السلطة الواقعية .

1- الجهاز التنفيذي:

طبقا للنظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية، بحيث يحظى بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية، حيث يقول "**ستيفن وأين**" المختص في شؤون الرئاسة الأمريكية: "عند ذكرنا السياسة الخارجية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية."

حيث أن الدستور الأمريكي ينص على أن الرئيس الأمريكي في يده كافة الصلاحيات التنفيذية، وجميع الموظفين التنفيذيين مسؤولين أمامه، ويستمدون منه حق القيام بواجباتهم التنفيذية.

وللرئيس حق تعيين وعزل كبار الموظفين الاتحاديين وذلك بموافقة مجلس الشيوخ، كما له سلطات صريحة للتشريع، خاصة التي تتعلق بتقديم المقترحات أو التأثير عبر الفيتو في التشريع.[1]

حيث خصصت المادة الثانية من الدستور الأمريكية لتنظيم شؤون السلطة التنفيذية و التي يترأسها الرئيس ونائبه المنتخبان عن الهيئة الانتخابية لمدة 4 سنوات، وقد عينت الفقرة الثانية من نفس المادة بتحديد صلاحيات الرئيس في شأن الخارجي بما نصه: "سيكون الرئيس القائد الأعلى للجيش و أسطول الولايات المتحدة و القوات الميليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعي للخدمة الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية ...وستكون له

1 ساعد طيايبة، مرجع سابق ،ص55،56.

السلطة بناءا على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ الحاضرين بتعين السفراء و غيرهم من الوزراء و القناصل. [1]

وملاحظ هم حرص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات و الرقابة بين المؤسسات في نفس الوقت حيث أن أي تحرك للرئيس قانونيا على الأقل في الشؤون الخارجية مرهون بموافقة الكونغرس وذلك فيما يتعلق بقيادة القوات المسلحة أين يمنح للكونغرس وحده حق إعلان الحرب أو في عقد المعاهدات و التي تتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ وعلى النحو نفسه يتم تعيين السفراء ودبلوماسيي الدول الأخرى الذي يتطلب الإقرار مجلس الشيوخ بذلك[2]

ورغم أن سلطة إعلان الحرب تقود للكونغرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونغرس(قرار ترومان الحرب على كوريا في 1950) ورغم مراقبة الكونغرس العمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقيات التنفيذية بينه و بين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية و المالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ويقول "والفرن ورث" مستشار الأمن القومي: "إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات و تنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ".

وتبزر داخل الجهاز التنفيذي وزارة خارجية كهيئة مركزية رسمية حيث يعتبر مركز رئيسي للمعلومات و الوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج يرأسها كاتب الدولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها، وهو المسؤول أمام الرئيس مباشرة. كما ينظم برنامج المساعدات الخارجية.

وتتبعها مجموعة من الوكالات مثل وكالة التنمية الدولية ووكالة المراقبة على الأسلحة ونزع السلاح.

[1] منى زنودة، مرجع سابق ، ص 70
[2] المرجع نفسه، ص71.

بالإضافة إلى وزارة الخارجية هناك المؤسسات العسكرية المتمثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، برغم من أن زمام عمل القوات المسلحة بيد الرئيس، إلا أن كاتب الدولة في شؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة يشاركان في اجتماعات مجلس الأمن القومي وذلك للمساهمة في مناقشة البدائل والخيارات المناسبة للسياسات الخارجية كما يعملون على بلورة السياسات العسكرية وتعمل القيادات الميدانية على وضع وتنفيذ الخطط والعمليات العسكرية بناءا على القرارات المتخذة من قبل مؤسسة الرئاسة.[1]

وفي هذا الإطار يمكن إدراج الجدول التالي الذي يوضح سلطات الرئيس المخولة له في مجال الخارجي و أهم القيود المفروضة عليه خاصة من قبل الكونغرس .

الجدول رقم (01) حدود سلطات الرئيس الدستور في الشؤون الخارجية

سلطات الرئيس	المصدر من الدستور	الكوابح
عقد المعاهدات	المادة 02 الفقرة 02	تصديق ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ المدلين بأصواتهم
تعين السفراء و غيرهم	المادة02 الفقرة 02	إقرار مجلس الشيوخ
الاعتراف بالأمم و الأخرى و استقبال السفراء	المادة 02 الفقرة 02 ضمنيا	للكونغرس وحدة وإعلان الحرب و إصدار الاعتماد العسكرية حسب المادة 01 الفقرة 05 و إقرار السلطات للحرب 1973
القائد الأعلى والمبادأة بالحرب	المادة 02 الفقرة 02 ضمنيا	تصديق ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ المدلين بأصواتهم

المصدر : زنودة منى – تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية ص71.

[1] ساعد طيايبة، مرجع سابق، ص57.

وأمام التطورات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات، وأمام عجز الكونجرس عن مواجهة تلك التطورات، أخذ دور السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس الأمريكي بالتنامي على حساب السلطات التشريعية للكونجرس، هذا التنامي يجد سنده في الأدوات التي منحها الدستور للرئيس، والتي تمكنه من التأثير في العملية التشريعية بمراحلها المختلفة، الأمر الذي أدى إلى استحواذ السلطة التنفيذية على اقتراح معظم مشروعات القوانين[1].

2-الأجهزة التشريعية (الكونغرس)

"يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي، و يتألف من مجلس النواب الذي يظم 435 نائب بولاية نيابية تدوم سنتين و مجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم لستة أعوام و يجدد ثلثهم كل سنتين ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري و الديمقراطي، و بموجب الدستور الأمريكي فان للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثين و يوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء و المسؤولين في الشؤون الخارجية و اعتماد سفراء الدول الأجنبية و الاعتراف بالدول، و بالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب و الرقابة على بيع الأسلحة و له صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع و المساعدات الخارجية، و هناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس و تختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات التابعة لمجلس الشيوخ و لجنة العلاقات الدولية و لجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين و لأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فرديا أو جماعي و البحث في مجال العلاقات المشتركة، و هذا ما يوفر مراقبة اكبر للشأن الخارجي، كما يمكن لمجلس

[1]- محمد هلالي الرفاعي، **تنامي دور السلطة التنفيذية في العملية التشريعية في النظام الرئاسي دارسة تحليلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد:26 العدد الثاني،(2010)، ص 575.

الشيوخ استقبال مسؤولين الأجانب ورصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تقيم المساعدات ورغم هذه الإصلاحات المتعددة فإن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يعرف إثارة إشكالية السيطرة في اتخاذ القرارات و تنفيذها بين مؤسستين الرئاسة والكونغرس وتاريخيا عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة المؤسسة الأمريكية لتتراجع بعد الحرب الأهلية لصالح الكونغرس و تعود بقوة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية." [1]

بحسب الدستور الأمريكي المادة الأولى في الفقرة الأولى، الكونغرس الأمريكي له مجلسين وهما مجلس الشيوخ و مجلس النواب و بداخل كل منهما مجموعة لجان متخصصة و التي تشارك في صناعة السياسة الخارجية و تقدم مقترحاتها بهذا الخصوص و هي لجنة العلاقات الخارجية و اللجان المعنية بشؤون الأمن و الدفاع و الطاقة و الاقتصاد.

وبحسب المادة الأولى الفقرة الثامنة، و المادة الثانية، يتمتع الكونغرس الأمريكي بدور مستقبل في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية ومن أبرز أدواره:

- التصديق على المعاهدات
- التصديق على تعيين الأشخاص التي ترشحهم الإدارة الأمريكية لتولي المناصب الدبلوماسية
- التصديق على تنظيم التجارة الخارجية
- التصديق على الميزانيات المتخصصة لتمويل الأنشطة الخارجية
- التصديق على إرسال القوات الأمريكية للمناطق الخارجية
- فرض العقوبات من الأطراف الخارجية و إعلان الحرب

3- وأحيانا تنشأ الكثير من الخلافات بين الكونغرس و الإدارة الأمريكية حول السياسة الخارجية, وسبب هذه الخلافات كان يرجع بشكل أساسي إلى تضارب التوجهات ،

[1] ميلود العطري، مرجع سابق ، 42- 43

ويحدث ذلك عندما تكون الأغلبية للجمهوريين في الكونغرس و يكون الديمقراطيون هم المسيطرون على الإدارة الأمريكية أو العكس.[1]

وعلى هذا الأساس أخذ الدستور الأمريكي بتحديد وحصر الصلاحيات التي يعود أمر التشريع فيها إلى السلطة التشريعية الفيدرالية، و ما عداها يكون من اختصاص المجالس التشريعية المحلية للولايات المتحدة, أي أنه كل ما لم ينص عليه بأنه من اختصاص الكونغرس فهو من اختصاص الهيئات المحلية في كل ولاية منفردة عن غيرها من الولايات الاتحاد[2]

حيث بذل الكونغرس جهدا كبيرا في مجال التشريع حول العلاقات الخارجية. حيث أن معظم السياسات الخارجية التي يقترحها الرئيس تكاد تحتاج إلى سن قوانين، وتتاح للكونغرس فرصة تعديل أو رفض المشاريع القانونية التي تقدمها مؤسسة الرئاسة. كما أن للكونغرس تأثير كبير في السياسة الخارجية، غير أن التأثير الأكبر يكون في مجال تخصيص الأموال، إذ في إمكان الكونغرس أن:

- يقيد حجم الأنفاق لدعم الأنشطة القتالية في مناطق معينة.
- كما في إمكانه أن يحضر عقد لاتفاقيات العسكرية.

إن الكونغرس وبرغم من دوره الفعال الذي لعبه في التسعينات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلا أنه كانت تنقصه المبادرة لنزع السيطرة من البيت الأبيض. غير أن عجز الكونغرس في مواجهة الرئاسة راجع لعدة أسباب وهي:

[1] - حسام عبد الفتاح أبو نحل **المحافظون الجدد وتأثيرهم على السياسة الخارجة الأمريكية في الشرق الأوسط: مشروع نشر الديمقراطية نموذجا 2001-2008**،(شهادة مقدمة نبيل ماجيستر في العلوم السياسي)، جامعة الأزهر – غزة ، ص 67-68.

[2] - محمد هلالي الرفاعي، مرجع سابق، ص 583.

– احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات خاصة في مجال الدفاع والاستخبارات والتجارة...الخ.

– إمساك السلطة باليات السياسة الخارجية، فهي تتخذ القرارات في بعض الأحيان دون الرجوع إلى الكونغرس خصوصا في مجال الأمن القومي.

وأمام التطورات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات. وأمام عجز الكونغرس عن مواجهة تلك التطورات، اخذ دور السلطة التنفيذية بالتنامي على حساب السلطة التشريعية، وهذا التنامي يجد سنده في أدوات التي منحها الدستور للرئيس والتي تمكنه من التأثير في العملية التشريعية بمراحلها المختلفة الأمر الذي أدى إلى استحواذ السلطة التنفيذية على اقتراح معظم مشروعات القوانين[1].

ثانيا: المؤسسات غير رسمية:

هي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويمكن لها أن تأثر في صنع السياسة الخارجية والداخلية وتعتبر الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام، والرأي العام من أهم المؤسسات غبر حكومية ذات تأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

1_ دور جماعات الضغط والمصالح: يطلق مصطلح جماعات الضغط، أو اللوبي على الجماعات والمنظمات غير حكومية التي تأثر في صنع السياسة الخارجية.

يمكن تعريف جماعات الضغط بأنها: تنظيم قائم الدفاع عن مصالح معينة، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطة العامة، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة.

[1]- محمد هلالي الرفاعي ، مرجع سابق ، ص 576 .

ويبين هذا التعريف أن هناك ثلاثة شروط لكي تعتبر الجماعة من جماعات الضغط، أولا: وجود علاقات ثابتة بين أعضاء الجماعة، ثانيا: توفر الشعور يوحد أفراد التنظيم من أجل الدفاع على مصالح معينة، ثالثا: قدرة الجماعة على ممارسة ضغط على السلطة العامة لتحقيق مصالحها.[1]

وهناك من يعرف جماعات المصالح على أنها منظمات تظم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة، وهي على أنواع مختلفة، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو مهني...الخ.[2]

ويمكن أن نعرف اللوبي الأمريكي على أن هو:" مجموعة الأفراد الذين يؤثرون في قرارات الكونغرس الأمريكي عن طريق مقابلة أعضائه في ردهات الكونغرس".[3]

نلاحظ أن هناك اختلاف بين المصطلحين من حيث طبيعة النشاط وممارسة الضغط ، يقول **جون دافيل:**"أن جماعات المصالح تسمى جماعات الضاغطة حينما تعمل على الصعيد السياسي". أما **توتون اندونوس** يقول: "أن المصلحة تستخدم تبادليا مع جماعات الضغط".[4]

أن جماعات الضغط تتكون من مجموعة كبير من الجماعات القومية ووجهات النظر السياسية، كما تتخذ العديد من الأساليب لضغط ومن بين هذه الأساليب:

1_ الأساليب المباشرة: كالتأثير على أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية، وجمع المعلومات من أعضاء السلطة التشريعية، وتقديم يد العون والمساعدة في الحمالات الانتخابية، وتتضمن محاولاتهم التقيات التالية:

- إجراء مقابلات خاصة مع مسئولين حكوميين.
- القيام بالشهادة أمام لجان الكونغرس أو الأجهزة التنفيذية.

---

[1]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: جميع الحقوق محفوظة للمركز، 2008)، ص 243.
أحمد عارف الكفارنة، **العوامل المؤثرة في عملية اتخاد القرار في السياسة الخارجية**، دراسات دولية، العدد: 42،
[2]_ص24.
[3]_ ساعد طيايبة، مرجع سابق، ص 60.
[4]_ساعد طيايبة، مرجع سابق ، ص 60.

- مساعدة المشرعين في تقديم المشورة القانونية.
- إقامة العلاقات الاجتماعية مع المشرعين.
- مناقشة ما يمكن تقديمه من إسهامات في الحمالات الانتخابية.

2_ الأساليب غير مباشرة: وتتمثل في تعبئة الرأي العام من أجل الضغط على صانعي السياسة، وخلق اتجاه معين لتحقيق أهداف هذه الجماعات.[1]

"على الرغم من أن هذه الجماعات تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طريق دخول في الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا أن أنشطة جماعات المصالح في مجال السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على عملية السياسة الخارجية، عن طريق الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وشن الحمالات الإعلامية على مستوى الرأي العام".[2]

غير أن تأثير جماعات المصالح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية محدود. وبيمها أن تلك الجماعات لا تتمتع بأي موقع سلطوي في مجال السياسة الخارجية، فان عليها أن تقنع القائمين على السلطة بصحة وجهات نظرها، وهو أمر يصعب أن تحققه هذه الجماعات، خاصة في القضايا السياسية والعسكرية العامة، وهذا راجع لعدم قدرة الجماعات المصالح على برهنة أن اهتمامها بقضية معينة يفوق اهتمام الرأي العام. كذلك فان الجماعات المصالح يلغي بعضها تأثير البعض الأخر.[3]

لكن هناك وسائل تلجأ إليها جماعات الضغط ومن بينها استخدام الأموال. وهذا الاستخدام قد يكون إيجابيا وقد يكون سلبيا، والاستخدام الإيجابي للأموال يكون بتقديم هدايا أو

---

[1]- أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001_2008**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في دراسة الشرق الأوسط)، جامعة الأزهر، 2009، ص 23.

[2]_ ساعد طيايبة، مرجع سابق ، ص63.

[3]-لويد جنسن، مرجع سابق، ص156.

دعوات للسفر أو مبالغ نقدية تقدم للموظفين أو أعضاء البرلمان. أما الاستخدام السلبي هو العمل على الامتناع عن دفع الضرائب أو خلق أزمة اقتصادية لإزعاج السلطة العامة.[1]

لأهمية تأثيرها يمكن الإشارة إلى بعض أنواع هذه اللوبييات و الجماعات المصالح على النحو الآتي:

- **اللوبي الصهيوني:** و يعتبر الأكثر اهتماما بتوجيه صنع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه دعم مصالح و امن إسرائيل وتتكون شبكة اللوبي الصهيوني أكثر من 500 منظمة وجمعية وتجده هذه المنظمات مساندة اليهود للأمريكيين و أنصار المسيحية الصهيونية.
- **اللوبيات الأخرى:** ومن أبرزها اللوبي الايطالي و اليوناني و الصيني و الياباني وما شابهها، و جمعها تتمتع بمساندة المواطنين الأمريكيين الذين ترجع أصولهم إلى هذه البلدان و تعمل هذه اللوبيات للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية بما يعزز مصالح بلدانها.
- **المجمع الصناعي العسكري:** و يتكون من مجموعة من الشركات الصناعية الناشطة في مجالات التصنيع العسكري و يمارس هذا المجمع كل أساليب الضغط للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية بحيث ركز على نشوب الحروب و الصراعات بما يعزز قدرة المجمع على تصريف إنتاجه.
- **مجمع الشركات النفطية:** وهذا المجمع يسعى إلى التأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية ذات التوجيهات التي تعطي الأولوية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية.
- **مجمع الشركات المالية:** ويتكون من الشركات المالية الأمريكية و على وجه الخصوص المصارف الكبرى وشركات التأمين, ويسعى هذا المجمع إلى التأثير على صنع

[1]- سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 258.

السياسة الخارجية الأمريكية ذات التوجهات التي تعطي الأولوية للمصالح الأمريكية المالية والنقدية.

مما سبق نرى هذه الأجهزة و الكيانات و الأطراف تعمل ضمن منظومة موحدة تتصارع فيها المصالح في كثيرا من الأحيان تتحالف بعض الأطراف بحيث تتوصل إلى برامج الحد الأدنى الذي يمكن أن تدفع السياسة الأمريكية باتجاهه. [1] و تختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسة، في أنها تضغط على صانعي القرار في السلطة من أجل تحقيق أهدافها، و ليس الوصول إلى الحكم . كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسة.

2_الأحزاب السياسية: تعد الأحزاب السياسية من ابرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية، ويتوقف دورها في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية على طبيعة النظام السياسي الذي يعيش فيه الحزب[2]، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية، على مدى قدرته في المشاركة والتأثير بمواقفه في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو خارجها أي في المعارضة، والنظام الحزبي في أمريكا قائم على الثنائية الحزبية مما يفرز حزبين كبيرين يتمتعان بقوة التنظيم و الإنظباط وضوح العقيدة والإيديولوجية والفلسفة، لذلك الأحزاب في أمريكا لها شعبية كبيرة وتلعب دورا هاما في تنشئة المجتمع وتوجيه الرأي العام.[3]

ففي الولايات المتحدة، كان تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية محدود في معظم الأحوال بسبب الطبيعة اللامركزية لتلك الأحزاب. فقيادة الحزب لا تسيطر تماما على الأعضاء. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي كان يتمتع بأغلبية في الكونغرس،

---

[1] حسام عبد الفتاح أبو نحل، مرجع سابق ، ص69

[2] _أحمد عارف الكفارنة، ص23.

[3] _حمدوش رياض ، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد 11_سبتمبر2001**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولي)، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص94 .

فإن الرئيس يجد صعوبة في الحصول على تأييد الكونغرس لبعض برامج سياسته الخارجية.[1]

ومنه فإن الأحزاب السياسية الأمريكية سواء كانت في السلطة أو خارجها فلها دور مهم جدا في الضغط على صانع القرار وتمرير رويتهم وتصوراتهم إلى مراكز صنع القرار في أمريكا.[2]

3_ وسائل الأعلام: ترجع أهمية وسائل الأعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية، إلى تأثير ها على كل من صانع القرار والرأي العام، كما أن لها دور مكمل في غالب الأحيان في أمريكا لدور صناع القرار، كما حدث في حرب الخليج الثالثة حيث شكلت وسائل الإعلام، وخاصة شبكة CNN قوة كبرى في تشكيل الرأي العام الداخلي وكذلك الدولي لمساندة أمريكا في حربها على العراق ومنحها شرعية شعبية عالمية.

كما أنها تكتمت على مظاهر الخروج عن القانون الدولي بالنسبة للجنود الأمريكان والسياسة الأمريكية في العراق، وسميت الحرب الفضائيات حيث نقلت الفضائيات المعارك بالتفصيل ولأول مرة في التاريخ البشري، كما أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم بدور بارز في توجيه و إمداد صناع القرار بمعلومات مهمة والتي على أساسها يتخذون قراراتهم.[3]

4_الرأي العام: يعد الرأي العام من أحد أهم العوامل المهمة بل المشاركة في عملية صنع القرار السياسي. فمن ضمن المعروف أن تقنين العلاقة بين الرأي العام وصانعي القرارات يؤدي إلى خلق تفاعل الطبيعي بين اهتمامات الرأي العام وقراراته وقرارات

[1]- لويد جنسن، مرجع سابق، ص 155-156.
[2]_رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 94.
[3]_مرجع نفسه، ص 99.

السلطة السياسية، الأمر الذي يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية وإحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سلمية من ناحية أخرى.

ومن هنا يمكن القول أن الرأي العام يعد من أهم العوامل التي يضعها صانع القرار في حساباته مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم.[1]

ومن بين أهم النتائج التي توضح دور الرأي العام في التأثير في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

1_ الرأي العام الجماهيري يفتقر عادة إلى المعلومات كما أنه لا يهتم بقضايا السياسة الخارجية.

2_ يتمتع صانعو القرار بنفوذ هائل في صنع السياسة الخارجية.

3_ سهولة توجيه الرأي العام.

4_ يمكن أن تؤدي محاولات توجيه الرأي العام إلى نتائج عكسية.

5_ الرأي العام _ أو على الأقل إدراك صانع القرار للرأي العام _ يضع ضوابط معينة على عملية صنع السياسة الخارجية.

6_ الرأي العام بصفة عامة لا يدفع صانع القرار للدخول في حرب.[2]

والرأي العام يعبر عن نفسه، إما من خلال قنوات منظمة مثل الأحزاب وجماعات المصالح ووسائل الإعلام أو يفرض نفسه في شكل مزاج عام ومظاهرات سياسية، وفي

[1] _ أحمد عارف الكفارنة، ص27.
[2] - لويد جنسن، مرجع سابق، ص 159-168.

السياسة الخارجية كما هو الحال في السياسة الداخلية، يمارس الرأي العام دوره في عملية صنع القرار بقيامه بدور الداعم لسياسة الحكومة الخارجية أو الناهض لها.[1]

5_ مؤسسات الفكر والرأي: هي هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين _ دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الإيديولوجية _ وتتمثل أهدافها الرئيسة في التأثير علي الرأي العام والسياسات العامة.

بحيث تقوم هذه المؤسسات بالتأثير على صانع القرار بخمس طرق مختلفة وهي :

- توليد أفكار وخيارات جديدة.
- إيجاد مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة.
- تتخذ مكانا للنقاش.
- حل النزاعات الدولية وذلك بتقديم المساعدات.
- تثقيف مواطني الولايات المتحدة في العالم.[2]

وكان أول ظهور لها لهذه المؤسسات في نهاية القرن التاسع عشر في بريطانيا حيث تأسست الجمعية الفابية ومع بداية القرن العشرين أصبحت اختصاص وعلامة أمريكية.[3]

على الرغم من أن مؤسسات الفكر والرأي منتشرة في العديد من دول العالم ، إلا أن ما يميز المراكز الأمريكية عن غيرها هو تأثيرها الكبير في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

---

[1] _رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 100 .

1_ مسعد وليد، **التغير في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط اثر أحداث 11سبتمبر 2001**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، فرع دراسات إقليمية، كلية العلوم السياسية والإعلام)، جامعة الجزائر،2014 - 2015، ص 28،29.

[3]- ومساوي عبد الرحمان، **المنطلقات الفكرية للسياسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**،(، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر ،2011_2012،ص 96.

يقول رتشارد هاس:" في أكثر الأوقات صعوبة بالنسبة السياسات الأمريكية في العالم تشكل هذه المراكز عيونا وأذانا للحكومة الأمريكية".

ويعد دور مؤسسات الفكر والرأي من أكثر المؤثرات في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأقلها فهما وتقديرا. فقد قامت هذه المؤسسات التي تعد مراكز أبحاث سياسية مستقلة، والتي تشكل ظاهرة أمريكية مميزة، بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب 100عام وتجلى نشاط هذه المؤسسات بالإصدار الكتب والمجلات العلمية المحكمة وغيرها من المنشورات التي هدفت منها إلى التأثير في الشأن العام.

مما يزيد من تأثير الأكاديميين ونفوذهم ،أن الرأي العام الأمريكي يثق بأكاديميين أكثر من ثقته بالسياسيين لاعتقاده بأن الأكاديميين يعرضون وجهات نضر موضوعية مجردة عن الأهواء والمصالح التي تحكم عمل السياسيين.

إن هذه المؤسسات لم تسعى أول الأمر إلى التأثير في القرارات السياسية بشكل مباشر بل سعت إلى زيادة الوعي بين الجمهور وصناع القرار بمزايا تنفيذ مجموعة معينة من الخيارات السياسية.

إن مشاركة مراكز البحث الأمريكية في صنع القرار _ بشكل مباشر أو غير مباشر _ ومدى استعداد صانع القرار إلى لاستئناس أبرائيها هو ما يعطي هذه المراكز القوة للممارسة اشد أنواع التأثير في مجال صنع القرار.

ولابد من إشارة إلى أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي المنفتح وغياب نظام حزبي صار من إضافة إلى التبرعات والمهيبات الكبيرة التي يقدمها كبار المساهمين وما أدى إلى ازدهار هذه الظاهرة.[1]

[1] _ مسعد وليد، مرجع سابق، ص 37.

وعليه فأن مؤسسة الفكر والرأي في أمريكا، قد أخذت لنفسها مكانة عالية في النظام الأمريكية، مما منح لها أهمية قصوى في الدوائر الحكومية.

المطلب الثاني : تأثير البيئة الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.

إن العوامل الخارجية تعني ظروف المجتمع الدولي بشكل عام بما يتضمنه من دول ومنظمات دولية، وقد كان سابقاً تأثير العوامل الخارجية في عملية صنع القرار السياسي في الداخل ليست ذات قيمة والسبب أن الوضع الداخلي لم يكن يؤثر أو يتأثر بما موجود خارج النطاق الداخلي. أما بعد التطورات العالمية ودخول الكثير من المسائل الداخلية في المنظور الدولي بحيث أصبحت معالجتها تتم وفق أحكام القانون الدولي وليس القانون الداخلي كحقوق الإنسان والبيئة والمناخ والنزاعات الداخلية ومدى توفر الديمقراطية في الحكم وغير ذلك من أمور، أصبحت البيئة الخارجية تأخذ دوراً هاماً في التأثير على القرار ومدى تنفيذه.[1]

والعوامل الخارجية أهمية كبرى قد توازي مكانة العوامل الداخلية في تأثيرها على عملية صنع وتنفيذ القرارات السياسة الخارجية، وينطوي فهم العامل الخارجي على تحليل أهم و حدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمرة بين هذه الوحدات فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي و تكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة "س" اتجاه الدولة "ص" نتيجة للسلوك الذي استقبله الدولة "س" من الدولة "ص " في المرحلة السابقة.

ويحدد **تشارلز هيرمان**، أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤثرات الخارجية.

- تغير تكيفي مع بقاء أهداف و أدوات السياسة الخارجية كما هي.

[1]- سلام على أحمد المشهداني، **صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة** ، (رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك وهي جزء من متطلبات نبل شهادة الماجستير في العلوم السياسة)،الدنيمارك، 2013، ص 67.

- تغير برنامجي و ينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف يتم عن طريق التفاوض مثلا و ليس عن طريق القوة العسكرية .
- تغير كلي للأهداف دون الأدوات .
-تغير في توجيهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغير الأهداف و الأدوات[1].

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تاريخيا لم تعرف انخراطا و تدخلا في الشؤون العالمية إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية – اعتداء بيرل هابر – بالرغم من تعاظم قوتها مع مرور الوقت. و مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها و تفاعلاتها تلعب دورا كبيرا لدى صانع القرار الأمريكي و المرجعية الأساسية لتفسير و صياغة العديد من القرارات وقد ظهر ذلك جليا خلال صراع الحرب الباردة.[2]

1_ النظام الدولي: بعد الحرب العالمية الثانية ساد نظام دولي جديد أعتمد على الثنائية القطبية، إذ تزعمت العالم دولتان رئيستان هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. وكانت نتائج الحرب قد رسمت الخارطة السياسية للعالم بأسره، حيث توزع القطبان الرئيسان للهيمنة السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية على العالم. إضافة إلى ذلك كان اكتشاف السلاح النووي بما يحمله قوة تدميرية هائلة .

كانت مفردات النظام الدولي الجديد هي الاعتراف بمبدأ الثنائية القطبية للعملاقين اللذين قاد الحلفاء إلى النصر، والاتفاق على قيام هيئة الأمم المتحدة.لكن ذلك لايعني أن تعطل الأوجه الأخرى للصراع، فهناك صراعات عقائدية واقتصادية وسياسية، وخلافات عميقة تطهر عند المصالح والرؤى[3].

---

[1] _ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 100.

[2] -ميلود العطري، مرجع سابق، ص 55.

[3] -العامة السورية للكتاب ، شاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، (دمشق: منشورات الهيئة 2009)،ص 69

لقد أصبحت بنية النظام الدولي تأخذ دورا مهما في التأثير في القرار ومدى تنفيذه وظهرت الأهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات جديدة منها مايلي:

- وجود المنظمات الدولية أهمها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.
- العلاقات القانونية بين الدول على وفق القانوني الدولي، وكثيرا ما أحدت القرارات السياسية طابعا دوليا من خلال تأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الايجابية والسلبية بين الدول.
- قيام تكتلات اقتصادية وعسكرية تؤثر في صنع القرار داخل الدول الأعضاء في هده التكتلات لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف دلك التكتل ومناهجه وأفكاره[1].

ويتكون النسق الدولي من أربع أبعاد رئيسية: الوحدات، البنيان، المؤسسات، والعمليات السياسية.[2]

وتؤثر أنماط النظام الدولي المشكل في الوحدات المكونة له، وبناء على ذلك، فإن أي تغيير في أبعاد النظام الدولي بتشابكاته وتعقيداته المختلفة يترك بصماته في الوحدات المكونة له وفي سلوكها الخارجي. ويعد النظام الدولي بذلك عنصرا أساسيا في مدخلان الوحدات الدولية وعملياتها وتشكيلات أبنيتها ويعمل على صياغة أو التأثير في صياغة قراراتها الخارجية، وحتى الداخلية بما تمثله من فرص تساعد على حرية الحركة، أو قيود تقلل من هامش الحركة وتقليص البدائل والخيارات. هذا النظام الدولي الذي يمثل قدرا كبيرا من التفاعلات الاقتصادية والتجارية، والسياسية والأمنية والعسكرية والثقافية. ويلعب فيه الفاعلون الدوليون أدوارا كبيرة بحسب قدراتهم وإمكاناتهم. وبناء على ذلك

[1]_أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص 31.
[2]_لويد جنسن، مرجع سابق، ص 157.

ينطبع النظام الدولي بأنماط التفاعلات، وأشكال توزيع القوة والتطورات التكنولوجية وأنماط التحالفات.

والصراعات والتعاون. وهكذا يتغير نمط النظام الدولي من مرحلة إلى أخرى تبعا لترتيبات توزيعات القوة ومستويات التطورات التكنولوجية وأنماط التفاعلات المختلفة بين وحداته. ويتحرك في ظل هذه البيئة التفاعلية الدولية صناع السياسة الخارجية ويتخذون قراراتهم، ويغدو النسق الدولي محددا مهما لسلوكياتهم ويزداد الاهتمام به يتزايد اعتماد الوحدة في حاجاتها الأساسية على الخارج.[1]

2- تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية:

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تحصل في غفلة من الزمن، بل جاءت في سياق متوقع من تداعيات عولمة أمريكية متوحشة ذلك لا يعني أنها قد قسمت العالم إلى قسمين كما يمارس جرج بوش.

ولقد كشفت أحداث سبتمبر ثلاثة وجه للضعف في السياسة الخارجية الأمريكية وهي:

- نقص نظريتها عن الأمن، إذ أتاها الخطر من داخلها.
- اضطراب وصولها إلى القرار وما كشف عنه من اندهاش وحيرة.
- إنها تحارب ومعتمدة على قوة غيرها وليست معتمدة على قوتها وحدها.[2]

وقد فندت أحداث 11 سبتمبر مزاعم الولايات المتحدة الأمريكية في القدرة على التصدي لأي قوة تستهدف مجالها ونفوذها مما دفع القيادات الأمريكية إعادة النظر في منظومة دفاعها الوطني ككل ومراجعة عقيدتها العسكرية جذريا وذلك بوضع إستراتيجية

[1] _ محمد شلبي، مرجع سابق، ص 43،44.
[2] _ شاهر إسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص 72.

جديدة تكون فيها الولايات المتحدة أقل التزاما بشركائها وبالقواعد الدولية واستباقية وانفرادية في مهاجمة التهديدات الإرهابية والدول المارقة التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.[1]

وهكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كازدياد درجة الارتباط و الاعتماد الدولي المتبادل بالإضافة إلى تعدد وتشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات و طاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي و في الحالة الأمريكية فإن العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير و ذلك اعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة و إلى تعاظم دورها و درجة انخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى [2]

---

[1] _ بجاوي شهادة الليسانس ليلى، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة جنوب غرب المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة**،(مذكرة مقدمة لنيل في العلوم السياسية ،فرع العلاقات)، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2005-2006،ص 22.

[2] _ أمين البار ومنير البسكري ، المرجع سابق، ص 57.

المبحث الثاني: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: خيار التوجه نحو الانعزالية الدولية.

إن سياسة العزلة تعتبر أبرز و أولى توجهات السياسة الأمريكية وقد نشأت هذه السياسة لعدة أسباب لعل أهمها الانفصال الجغرافي و الخصائص السياسية و الايدولوجية للأمة الأمريكية و الاكتفاء الذاتي الاقتصادي و لحداثة نشأتها فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مصدر تهديد للدول الأخرى و بالتالي لم تتورط في شؤون الخارجية.

1- الانعزالية الأمريكية ومبدآن منورو والأحلاف:

أولا: فترة العزلة*.

الانعزال نمط من السياسة الخارجية يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية أصلا، ورفض التغلغل الخارجي وتفادي الارتباطات العسكرية والدبلوماسية الخارجية.

تعني الانعزالية _ في المدرسة الأمريكية _ اكتفاء الولايات المتحدة بمشاكلها الداخلية وعدم التورط في الصراعات دولية، على خصوص في الصراعات الأوروبية الدائمة والاكتفاء بإقامة علاقات متوازنة ذات طابع تجاري مع البلدان الأوربية، وذلك في نظر دعاة الانعزال هو أكتر جدوى للولايات المتحدة واقرب لمصالحها. وإذا كان الانعزاليون يدعون إلى تقليص السياسة الخارجية فان هذا المفهوم يقتصر على الميدان الأوروبي، أما في العالم الجديد فان الولايات المتحدة يجب أن تلعب دورا نشطا مع جيرانها، فهي معنية بكل القارة الأمريكية التي يجب أن تكون معزولة عن صراعات العالم القديم.

لقد كانت الانعزالية ذات مسلكين يؤديان إلى غرض واحد؛ المسلك الأول هو الابتعاد عن الصراعات الأوروبية، أما المسلك الثاني فهو إبعاد الأوروبيين عن القارة الأمريكية وتصفية وجودهم فيها.[1]

حيث أدت الثورة الفرنسية والحروب التي تلتها إلى وضع الجمهورية الفتية أمام احد خيارين، إما الوقوف مع فرنسا أو إنكلترا. فاختار واشنطن الحياد الذي نادى به في عام 1793. وامتدح واشنطن الانعزالية، في رسالته الوداعية في عام 1796: ((إن قاعدة السلوك الكبرى حيال الأمم الخارجية هي في توسيع علاقاتنا التجارية، وأن يكون لنا معها

أقل قدر ممكن من العلاقات السياسية(...)، ولأوروبا جملة مصالح من الدرجة الأولى لكنها لا تخصنا أو لا علاقة لنا بها إلا من بعيد)). كما أنه لم يع إلى استبعاد العلاقات التجارية، ولا الدبلوماسية عندما تكون ضرورية، لكنه أوصي أن تحتفظ الولايات المتحدة قدر الإمكان بحريتها وسيادتها بالنسبة للنظام الدولي.[2]

أن التوجه الانعزالي يعتبر أمريكا أمة مكتملة ذات حدود نهائية ولذا يجب أن تكون أولوية سياستها الخارجية و تحصينها وتدعيم وحدتها، حيث من غير المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية مثلا، وهكذا يجب الاهتمام بالأوضاع الداخلية.

وهذا ما تحقق فعلا حيث لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبير، عن الساحة الدولية للدفاع وكتفت بالتنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية، ويمكن القول إن المقاربة الانعزالية جمعت على مدى التاريخ الأمريكي بين الاتجاهين الجمهوري والديمقراطي وإن تجسيد في السابق أكثر لدى الجمهوريين حيث كانوا أكثر ميلا إلى عدم الثقة بالعالم

---

[1] _زهير بوعمامة، **سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر: 2007-2008. ص44.

(*) هي اختيار يهدف إلى تقليل مدى الانخراط في البيئة الخارجية أو التفاعل معها، على كافة أو معظم المستويات، خصوصا السياسية والاقتصادية.

[2] _ مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تر: حسين حيدر، (لبنان: عويدات للنشر والطباعة،2006)،ص 14،13.

الخارجي ولهم نظرة تشاؤمية إلى كل ما هو أجنبي، كما يحبذون الميزانيات ولذا فقد كانوا يرفضون التزامات ما وراء البحار، المتوازنة والضرائب المنخفضة أما لدى الديمقراطيين فقد تبلور في شكل الحماية الاقتصادية، والعزوف عن تمويل سياسات دفاعية حقيقية[1].

حيث أن سياسة العزلة أحطت الكثير من المزايا للولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين هذه المزايا أنها لم تكن بحاجة إلى تخصيص جزء من مواردها لإنفاقه على للدفاع، كما أن سياسة أتاحت لها الفرصة التركيز على حاجياتها الداخلية والامتداد عبر القارة، وهذا ما أتاح لها عدم التورط في المشكلات الخارجية.[2]

حيث تولد عن الاتجاه الانعزالي المسيطر حتى بداية القرن العشرين، مبدآن مرتبطان؛ "مبدأ تجنب الأحلاف "و"مبدأ مونرو".

1_مبدأ تجنب الأحلاف:

وهو المبدأ الذي نادى به الرئيس "**جورج واشنطن**" حيث جاء في تصريحه الذي ألقاه عام 1796م أمام الكونغرس ما يلي "سياستنا الحقيقة هي تجنب كل تحالفا دائم مع أي حكومة أجنبية أيا كان نوعها، وإذا اقتضى الأمر التحالفات، فيجب أن تكون قصيرة المدى."

وقد جاء هذا المبدأ حينها لاجتناب التورط في سياسة الأحلاف و الأحلاف المضادة التي طبعت سياسة توازن القوى الأوروبيين في تلك الفترة. وكان الرئيس واشنطن قد رفض دعوة الخاص بحفظ السلام و الذي جاء نتيجة للحرب النابليونية [3]

---

[1] _ ميلود العطري، مرجع سابق. ص 21.

[2] _ لويد جنسن، مرجع سابق.96.

[3] - د.زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**،(الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2011)،ص 78.

(*) هو مجوعة المبادئ العامة التي أعلنها الرئيس جيمس مونرو أمام الكونغرس الأمريكي في 23 ديسمبر 1823.

2 _ مبدأ مونرو(*):

خرج مبدأ مونرو إلى حيز الوجود في الرسالة السنوية التي أرسلها الرئيس الأمريكي مونرو إلى الكونغرس الأمريكي في 23 ديسمبر1823م،[1] وأكد الرئيس جيمس مونرو فيها قائلا: « لن نستطيع اعتبار كل تدخل من أية قوة أوروبية تستهدف اضطهاد المستعمرات الإسبانية أو القيام بأي عمل يسيء لمصيرها، إلا مظهرا لاستعداد غير ودي حيال الولايات المتحدة.» وهذه تعبر عن عقيدة مونرو بحيث بقيت هذه العقيدة الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى.[2]

وقد خلد مونرو بمبدئه هذا أسمه في التاريخ وظل مبدأ العزلة الأمريكية مرتبط باسمه، حيث بني هذا المبدأ على أساسين هما:

1- منع امتداد الاستعمار الأوروبي بإنشاء مستعمرات أوروبية جديدة في نصف الكرة الغربي.

2- منع أوروبا من التدخل في استقلال شعوب القارة الأمريكية، وتهديدها مقابل عدم تورط الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الأوروبية الخاصة بها.[3]

ومن بين أهم المبادئ التي أتى بها **جيمس مونرو** نستعرض ثلاث مبادئ أساسية:

أولا: القارة الأمريكية لا يمكن أن تصبح مستقبلا ومجالا لاستعمار أوروبي جديد.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي التدخل في الشؤون السياسة أوروبية وتحترم النظم القائمة مهما اختلفت هذه النظم عن النظم الأمريكية .

---

[1] - د. عبد الفتاح حسن أبو علية، **تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية**، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر،1987)، ص 98.

[2] _ حسين حيدر، مرجع سابق، ص 16.

[3] - د. عبد الفتاح حسن أبو علية، مرجع سابق، ص 99.

ثالثا: لا تقبل الولايات المتحدة تدخل الدول الأوروبية في الشؤون القارة الأمريكية، وقد أشارت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين إلى هذا المبدأ في أكثر من مناسبة، كما سجلته في معاهدات الدولية.[1]

غير أن سيطرة مبدأ العزلة على السياسة الخارجية الأمريكية على مدى قرن ونصف، لم يمنعها من التدخل في بعض المناطق بحثا عن مصالحها، خاصة بعد الحرب الأهلية الأمريكية.

وقد برزت سياسة التدخل بصورة واضحة في أمريكا اللاتينية، حيث أكد مبدأ مونرو أن العالم الأوروبي غير مرغوب فيه في نصف الكرة الغربية. وبناء على ضغط عدد من جماعات المصالح الداخلية، أخذت الولايات المتحدة تلعب دورا في شؤون أمريكا اللاتينية. وبلغ هذا الدور قمته في القرن التاسع عشر.[2]

وقد حولات الولايات المتحدة تغطية هذا الاتجاه التدخلي من خلال تقيم حجج قانونية وأخلاقية . فقد عمد لرئيس ويلسون إلى تبرير تورط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى على أساس هذه الحرب ستكون أخر الحروب، وستجعل العالم أمنا من أجل الديمقراطية.[3]

وبعد الحرب الباردة نادى الانعزاليون الجدد بأنه حان الوقت للولايات المتحدة أن تكف عن قيامها بدور " دركي العلم"، وهو الدور الذي يكلفها كثير نظرا لثقل الالتزامات التي يفرضها، وأن تكرس جهودها وإمكاناتها لحل مشاكلها وأزماتها الداخلية التي أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم، لا غالبية الأمريكيين يتطلعون إلى إصلاح داخلهم قبل تحقيق الزعامة في العام.

---

[1] _ زهير بوعمامة، **سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق. ص46،47.

[2] _ لويد جنسن، مرجع سابق.96.

[3] _ مرجع نفسه. ص 97.

كما أن هذا التيار أكد على أن للولايات المتحدة أن تحدد أهدافها واهتماماتها في إطار الدفاع عن مصالحها الحيوية لكن دون إعطائهم تعريفا واضحا لطبيعة هذه المصالح، فهناك تيار من الانعزاليين يعرف المصالح على أنها "الأمن المادي" أما تيار أخر من الانعزاليون فأنهم تحفظوا في تقديم تعريف واضحا لها.

حيث يبني هذا التيار أفكارهم على مجموعة من المعطيات الداخلية والخارجية التي تمثل حسبهم التحديات الحقيقية لمستقبل ومكانة الولايات المتحدة في المرحلة القادمة، وهي معطيات ترتبط عموما بزوال التهديدات الخارجية بعد نهاية الحرب البادرة والوضعية الصعبة التي كان يعيشها الاقتصاد الأمريكي وزيادة المشاكل الاجتماعية. وهي كلها تمثل مدخلات جديدة تفرض نفسها على الإدارات الولايات المتحدة وعليها أن تجد الحلول المناسبة للحفاظ على التوازن المطلون وسط البيئة الجديدة.

كما قدم مجموعة من الأكاديميون أمثال" **بول كينيدي**" و"**روبرت جيلبين**" وآخرون أمثال "**توماس مولنر**" و"**كريستوفر لاين**" مجموعة من التحاليل بناءا على معطيات الوضع الأمريكي بعد الحرب الباردة، حيث يعتقد هؤلاء أن استمرار الولايات المتحدة في أداء دور دركي العالم سيؤدي بها إلى حالة "الانحطاط المطلق". وبناءا على هذه التحاليل، دعا هؤلاء الأكاديميون إلى انسحاب الولايات المتحدة من المسؤوليات العالمية المكلفة دون مردود، خاصة وأن نهاية الحرب الباردة تعد _ في نظرهم _ فرصة ذهبية للذهاب في هذا الاتجاه، وإلا سيكون مصيرها بالمصير الذي عرفته بريطانيا أوائل القرن العشرين[1].

[1]– زهير بوعمامة، **سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق.ص54-60.

المطلب الثاني: خيار التوجه نحو بسط الهيمنة على السياسة العلمية.

أدت نهاية الحرب الباردة وانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي إلى انهيار الإتحاد السوفييتي، وبروز الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية في ظل ما أصبح يطلق عليه النظام الدولي الجديد أو بالأحرى الترتيب الدولي الجديد الذي ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مسيطر وموجه لمختلف التفاعلات العالمية بفضل تفوقها النسبي وامتلاكها لعوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والوزن السياسي الثقيل من خلال السيطرة على مختلف الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها، وسيطرتها على المؤسسات المالية، ومنظمة التجارة العالمية في ظل غياب الدور الفعال لبعض المنظمات الإقليمية.

كما أن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية على أنها الضامن للاستقرار العالمي والطرف القادر على تسوية النزاع العربي الإسرائيلي خاصة بعد مؤتمر مدريد الذي أضعف الطرف العربي وجعله يخضع للشروط الأمريكية.[1]

هذا ما أتاح للولايات المتحدة أن تمارس وتنفذ سياسة الهيمنة ضد الجميع، ومحاربة ومضايقة كل من يتحداها، لأن في ذلك تحدي للإرادة الأمريكية وأتساع المخاطر على مصالحيها ومواطنيها. كما أن انهيار الطرف المنافس، وضع الولايات المتحدة في وضع فريد ومتميز إذ جعلها تهيمن وتنفرد بالقوة العالمية. [2]

والهيمنة – أو الزعامة – هي إستراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية ما بعد الحرب الباردة. ويعتقد أنصار الهيمنة أن على الولايات المتحدة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية إلى أقصى حد (أي قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى) وذلك لأن السياسة الدولية على قدر كبير من التنافسية، وتقوم الهيمنة الأمريكية على افتراض أن الدول تكسب الأمن لا من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها أي بسعيها إلى الزعامة. ففي العلم الذي تغلب عليه الخشونة والتنافس يعتمد أمن الدولة

---

[1] _ وهيبة دلع، مرجع سابق. ص 25.

[2] _ حميد حمد السعدون، **الأحادية القطبية وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية"**، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد: 21(4)،ص 913.

على القوة "الصعبة" بمعنى القوة العسكرية ودعائمها الاقتصادية، ومن الأفضل للدولة أن تكون هي الدولة الأولى بين الدول.

بحيث يرى أنصار هذا التيار أن الاستقرار المنسق مرتبط بقوة الولايات المتحدة(غياب كل من الحرب والتهديدات الأمنية).

كما تفترض إستراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي.[1]

فالهيمنة ليست مجرد فرض التبعية على الآخرين وامتلاك الكلمة الأولى في الشؤون الدولية، بل هي تولي البث في هذه الشؤون بصورة منفردة لا تسمح للآخرين سوى بالمشاركة المحددة لهم، فإن هذا الاتجاه يناقض تماما الانعزاليين الجدد بدعوته إلى سياسة أكثر شمولية وأكثر تدخلية في الشؤون الدولية، فالولايات المتحدة هي القطب الوحيد المهيمن لأنها الأقوى عالميا بلا منازع القوة المسيطرة ولأجل غير معلوم. كما أن الوضعية الفريدة التي تحتلها أمريكا في الهيكلية العالمية أصبحت تلقى قبولا دوليا واسعا.[2]

وفي هذا الصدد قال الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه "الفرصة السانحة " إلى القول: "نعيش الآن في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة؛ الولايات المتحدة، وعلينا أن نعيد تشكيل سياستنا الخارجية لكي تتلاءم مع هذا الوضع الجدد."[3]

والهيمنة لا تعني مجرد فرض التبعية على الآخرين وامتلاك الكلمة الأولى في الشؤون الدولية، بل هي تولي البث في هذه الشؤون بصورة منفردة لا تسمح للآخرين سوى بالمشاركة المحددة لهم، فإن هذا الاتجاه يناقض تماما الانعزاليين الجدد بدعوته إلى سياسة أكثر تدخلية وأكثر شمولية في الشؤون الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية هي

---

[1] _ كريستوفر لين، **إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن العشرين أم توازن لقوى**،تر: أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، ص 29.

[2] – زهير بوعمامة، **سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق. ص 62.

[3]- مرجع نفسه.ص 62.

القطب الوحيد والمهيمن لأنها الأقوى عالميا وهي بلا منازع حقيقي، المسيطرة ولأجل يصعب تحديده.

كما أن الوضعية الفريدة التي تحتلها أمريكا في الهيكلية العالمية أصبحت تلقى قبولا دوليا واسعا.

فزوال حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط الشيوعية وحرب الخليج أحداث تضفي الشرعية على الهيمنة الأمريكية ووضعها كقوة عظمى، ويوحي هذا بأن الرسالة التي حملتها الولايات المتحدة على عاتقها في سبيلها إلى التحقق في أخر الأمر.

حيث قال كل من **كرستيوفر لاين ونجاميين سوارز**<< يبدوا أن اختفاء الاتحاد السوفييتي قد أزال آخر العقبات التي تعترض طريق واشنطن نحو تحقيق طموحاتها كاملة بشان النظام العالمي>>.[1]

وظلت الولايات المتحدة تؤكد على تطبيق العديد من البرامج والخطط الهادفة إلى تعزيز النفوذ الأمريكي هذا، وعلى الرغم من الاختلافات والتباينات بين ادوار السياسة الخارجية الأمريكية فإنها تتميز بخاصية واحدة مشتركة تتمثل فان جميع الأدوار تصب في مجرى الجهد الرئيسي الموحد من اجل فرض الهيمنة على النظام الدولي كأمر واقع.[2]

وسنعرض في الجدول التالي فترات التدخل والعزلة التي مرت بها السياسة الخارجية الأمريكية .

[1]- د.زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 109-112.

[2]_ عبير البسيوني عرفة على رمضان،**السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: دار النهضة العربية،2011)،ص 36.

الجدول رقم (02): يوضح فترات الانطواء والتدخل التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها:

فترات العزلة	فترات التدخل
1798 -1776	1824 _ 1798
1844 _1824	1871 _1844
1891 _ 1871	1919 -1891
1940 _ 1919	1968 _ 1940
1989 _ 1968	1998

المصدر: ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة،ص **24**.